

Distr.: General  
27 September 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البندان 3 و4 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

## مذكرة شفوية مؤرخة 23 آب/أغسطس 2021 موجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان

تقدم البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف طيه رسالة مؤرخة 23 آب/أغسطس 2021 موجهة من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية، السفير حسام الدين آلا، إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان (انظر المرفق)، وترجو البعثة الدائمة ترجمة هذه المذكرة الشفوية ومرفقها\* إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية وتعميمهما كوثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان في إطار البندين 3 و4 من جدول الأعمال.

\* صدر دون تحرير رسمي.



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 23 آب/أغسطس 2021 الموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان

[الأصل: بالعربية]

السيدة نزهت شميم خان

رئيس مجلس حقوق الإنسان،

أكتب إليك بناءً على تعليمات من حكومتي بشأن الممارسات العدوانية الأمريكية والتصريحات العدائية الصادرة عن بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية، بما فيها مواقفها تجاه الجولان السوري المحتل، والبيانيين الصادرين عن اجتماع ما يسمى "التحالف الدولي" المزعوم ضد "داعش" والاجتماع المصغر في روما حول سورية. ويعكس القصف الغادر الذي تنفذه الطائرات الأمريكية لمواقع على الحدود السورية - العراقية، والزيارات غير المشروعة التي يقوم بها بعض المسؤولين الأمريكيين إلى شمال سورية دون موافقة السلطات السورية، استمراراً للسياسات الهوجاء للإدارة الأمريكية السابقة، واستهتاراً من الإدارة الأمريكية الحالية بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن التي أكدت جميعها على احترام سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها. وتؤكد الجمهورية العربية السورية رفضها لهذه التصريحات والممارسات غير الشرعية التي جاءت في إطار حملة دعائية قبيل الانتخابات الرئاسية الدستورية في سورية، وتساعدت بالتزامن مع مداوات مجلس الأمن بشأن تمديد آلية إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

إن المسؤوليات المناطة بالولايات المتحدة الأمريكية في حفظ السلم والأمن الدوليين، باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن، توجب عليها المبادرة إلى إنهاء احتلالها غير الشرعي لجزء من الأراضي السورية والتوقف عن سرقة النفط والمحاصيل الزراعية والممتلكات الثقافية للشعب السوري، وعدم تقديم وصفات مزعومة للتعامل مع أزمة كانت هي نفسها السبب الأساسي في إشعالها وتسعيها من خلال وكلائها وإرهابييها وعملائها في المنطقة. فمنذ بداية الأزمة في سورية استغلت الولايات المتحدة وحلفائها المحافل الدولية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، لممارسة النفاق السياسي والترويج لأكاذيب ومزاعم فاقدة للمصداقية بهدف قلب الحقائق وتوفير الحماية للتنظيمات الإرهابية المسلحة والميليشيات الانفصالية التي تقوم باستخدامها وإعادة تدويرها كلما اقتضت الحاجة. ويقوض هذا السلوك بدون شك مصداقية الولايات المتحدة ويجعلها غير مؤهلة لا سياسياً ولا أخلاقياً للقيام بأي دور لإعادة السلام أو الحديث عن الشأن الإنساني أو حقوق الإنسان في سورية.

لقد أعاق النهب المتواصل للموارد الطبيعية والمحاصيل الزراعية السورية في المناطق التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية في شمال شرق سورية، ولا يزال، تمتع السوريين بحقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق بالتنمية. حيث تعبر بشكل دوري مئات السيارات والشاحنات والصهاريج المحملة بالنفط والحبوب المسروقة من ريف الحسكة معبري الوليد وسيمالكا غير الشرعيين، وقد بلغ عدد تلك الشاحنات والصهاريج خلال شهر آذار/مارس الماضي 150 شاحنة قمح و500 صهريج نفط، وفي نيسان/أبريل أكثر من 133 آلية، وفي أيار/مايو الماضي إلى أكثر من 345 شاحنة وصهريج. ولعل الكشف مؤخراً عن نية الرئيس الأمريكي جو بايدن وقف نشاط شركة "دلتا كريس انرجي" التي تساهم في سرقة ونقل النفط المستخرج من الأراضي السورية هو أحد الأدلة على تورط الحكومة الأمريكية في هذه الانتهاكات.

وتتعارض هذه الممارسات مع الحق في السيادة الدائمة للشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية، هذا الحق الذي كُرس كمبدأ في القانون الدولي، ومع متطلبات ممارسة هذه السيادة بما يخدم تنمية ورفاه تلك الشعوب. وتتعارض مع واجبات القوة القائمة بالاحتلال بعدم استخدام موارد وثروات الأراضي التي تقع تحت احتلالها خدمة لمصالحها الخاصة وبهدف إدامة أمد احتلالها.

وبعد أن تسبب طيران التحالف غير الشرعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بخسائر بشرية ومادية غير مسبوقه في المدن والقرى السورية التي استهدفها بحجة محاربة تنظيم "داعش"، تقوم المروحيات والطائرات المسييرة الأمريكية بتوفير التغطية الجوية للانتهاكات التي ترتكبها ميليشيا "قسد" الانفصالية وتشمل عمليات مدهامة للمنازل في ريف الحسكة والرفقة ودير الزور بهدف خطف المدنيين المناهضين لوجود وممارسات هذه الميليشيا أو بهدف تجنيدهم بصورة إجبارية في صفوفها. ونتيجة تلك الممارسات، فإن مصير عشرات الشبان والأطفال وكبار السن الذين كانوا ضحية تلك العمليات لا يزال مجهولاً. وكمثال على ذلك، داهمت هذه الميليشيا، بدعم جوي أمريكي، بتاريخ 8 أيار/مايو 2021 منازل في قرية الزار بريف دير الزور الشرقي واختطفت عدداً من الشبان إلى جهات مجهولة. وشنت حملة مدهامات في قرى الدردارة والطاش وسليمان ساري في منطقة اليعربية واختطفت 6 شبان واقتادتهم إلى جهة مجهولة. وبتاريخ 4 شباط/فبراير 2021 داهمت منازل في قريتي تل الشاير وأبو حمده جنوب شرق الشدادي بريف الحسكة الجنوبي، واختطفت عدداً من الشبان، وبتاريخ 14 كانون الثاني 2021، قامت باختطاف عدد من المعلمين في مدينة الشدادي.

وعلى التوازي تقوم قوات الاحتلال الأمريكي بصورة منتظمة بعمليات نقل إرهابيي تنظيم "داعش" من السجون التي تسيطر عليها ميليشيا "قسد" الانفصالية في محافظة الحسكة إلى القواعد الأمريكية غير الشرعية في الشدادي والتف بهدف إعادة استخدامهم لتنفيذ مخططاتها في سورية وفي مناطق أخرى أو بهدف طمس الدلائل التي تؤكد تورطها في نشوء هذا التنظيم الإرهابي. وكمثال على عمليات نقل الإرهابيين المنفذة منذ أول العام الحالي؛ في الفترة ما بين 21-22 من شهر حزيران/يونيو 2021 نقلت أكثر من 60 إرهابياً من سجن الثانوية الصناعية في مدينة الحسكة إلى قاعدتها في مدينة الشدادي بالريف الجنوبي للحسكة. وخلال الفترة 7-13 من شهر نيسان/أبريل 2021 نقلت حوالي 100 إرهابي إلى حقل العمر النفطي، وذلك بعد إخضاعهم لدورات تدريبية من قبل قوات الاحتلال الأمريكي. وخلال الفترة ما بين 17-31 من شهر آذار/مارس 2021 نقلت 40 إرهابياً من سجن الهول وسجون أخرى شرق مدينة الحسكة إلى قاعدتها في الشدادي. وبتاريخ 28 من شهر شباط/فبراير 2021 نقلت عشرة إرهابيين من قاعدة الشدادي باتجاه بادية دير الزور، والإرهابيين العشرة كانت قد نقلتهم من سجن الثانوية الصناعية في 26 من الشهر ذاته 2021 إلى قاعدة الشدادي. في كانون الثاني 2021 نقلت 130 إرهابياً من سجن الثانوية الصناعية وسجن "كامب البلغار" إلى قاعدة التنف.

وقد قامت النيابة العامة العسكرية في الجمهورية العربية السورية، بوصفها جزءاً أصيلاً من منظومة العدالة الجزائية في سورية، بتوثيق ما توصلت إليه من نتائج بأدلة حسية دامغة نتجت عن عمليات استطلاع دقيقة وتحريات وتحقيقات نفنتها وحدات وأجهزة القوات المسلحة السورية على مدى السنوات الماضية، حيث أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك وبالأدلة الحسية القاطعة أن الولايات المتحدة تقوم بانتقاء أعداد كبيرة من الإرهابيين بعضهم من إرهابيي "داعش" الموقوفين في سجون جماعات موالية لها في الشمال الشرقي من سورية وتقلهم إلى تلك القواعد غير الشرعية. وهناك يتلقون تدريبات عسكرية مكثفة تمتد عادة إلى ثلاثة أسابيع بإشراف مدربين أمريكيين وتحت غطاء تدريب ما يسمى "جيش مغاوير الثورة" بغية تمكينهم من تنفيذ اعتداءات تخريبية وإرهابية واستخدام معدات ووسائل استطلاع حديثة. وعرضت النيابة العامة العسكرية في الجمهورية العربية السورية في بيان صحفي متلفز بتاريخ 9 حزيران/يونيو 2021 جانباً من الأدلة المتوفرة التي تثبت تدريب

الولايات المتحدة لهؤلاء الإرهابيين في قواعدها العسكرية غير الشرعية في سورية. من بينها إفادات بعض أولئك الإرهابيين التي تدل على أنهم شاركوا مقابل مبالغ مالية في شن اعتداءات مباشرة على مؤسسات الدولة السورية، وأقروا بتلقي تدريبات من القوات الأمريكية.

ختاماً، تدعو الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان إلى تبني موقف واضح وحيادي ومتوازن تجاه الممارسات غير الشرعية والسياسات التي تمارسها الإدارة الأمريكية على الأراضي السورية، بما في ذلك الإستمرار بفرض حصار اقتصادي خانق من خلال تصعيد إجراءاتها الاقتصادية القسرية الأحادية على الشعب السوري التي تعرقل وتحد من أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإغاثية وتمنع السوريين من الحصول على احتياجاتهم الغذائية والطبية والخدمية والمعيشية. وتطالب سورية مجلس حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالاضطلاع بمسؤولياتهما، وفقاً لولاية كل منهما، في رصد هذه الانتهاكات وإدانتها والمطالبة بإنهائها، خاصةً في ظل الطابع الممنهج والمزمّن الذي اتخذته الطبيعة الملحة لها الناجمة عن تهديدها بصورة جدية لحقوق أساسية. وتدعوها بصفتها الهيئتين الرئيسيتين المعنيتين بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وفق مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، إلى تفعيل كافة الوسائل الممكنة للدفع نحو مساءلة الولايات المتحدة الأمريكية عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المرتبطة بأنشطتها غير المشروعة ضد الجمهورية العربية السورية وفي سياق احتلالها لجزء من أراضيها، وتقديم توصيات عملية تضمن وضع حد لهذه الانتهاكات وعدم تكرارها وتوفير وسائل فعالة لجبر الضرر الناتج عنها.

#### التوقيع

حسام الدين آلا  
السفير والمندوب الدائم